البحوث والدراسات

السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥م: دراسة تحليلية

د. مها سعد الفرج*

ملخص:

تناولت الدراسة بالتحليل الجغرافي أهم السمات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للمرأة العاملة خلال العشرين سنة الماضية الممتدة من تعداد ١٩٨٥م إلى تعداد ٢٠٠٥م، بالإضافة إلى لمحة سريعة عن تطور مشاركة المرأة الكويتية في سوق العمل الكويتي منذ صدور أول تعداد سكاني للكويت عام ١٩٥٧م.

وقد استخدم في التحليل الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على استخراج النسب والمعدلات، كما استخدم برنامج إكسل لرسم الأشكال البيانية وتصميم الجداول الإحصائية.

ومن خلال نقاط البحث نجد المرأة الكويتية مازالت في حاجة ماسة إلى التشجيع والتوعية والحوافز المادية والمعنوية لزيادة معدلات مشاركتها في سوق العمل الكويتي، بالإضافة إلى وضع حلول وخطط مستقبلية حتى يمكن تعديل التركيبة الاقتصادية لها وإصلاح الخلل الكبير في معدلات توزيعها بين أقسام المهن ومجموعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومحاولة تشجيع المرأة الكويتية العاملة على الانخراط في العمل بالقطاع الخاص.

المقدمة:

إن مشاركة المرأة في التنمية وإسهامها في مختلف نشاطات المجتمع الكويتي أصبح واقعاً حقيقياً بعد أن دخلت المرأة سوق العمل في العديد من

* دكتوراه في علم الخرائط، جامعة لندن، المملكة المتحدة، عام ١٩٩٨م، مدرس الخرائط بقسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الأنشطة الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، ولاسيما حين فرضت اقتصاديات الدولة إتاحة فرص العمل لجميع الموارد البشرية لمواجهة تحديات التنمية؛ مما جعل من مسؤولية الدولة إعداد من هم في سن العمل من الذكور والإناث وتأهيلهم علمياً ومهنياً للمشاركة المنتجة والفعالة في عجلة التنمية الاقتصادية.

وتعد دولة الكويت من الدول العربية السباقة في عملية إشراك المرأة الكويتية في سوق العمل خاصة أن هذه المشاركة تتفق مع الشريعة الإسلامية التي تحث المجتمع الإسلامي على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وهناك الكثير من الآيات والأحاديث التي تؤيد عمل المرأة مع توافر الشروط الإسلامية والاجتماعية لذلك.

وقد وضع المشرع الكويتي الكثير من القوانين التي تخص المرأة وتخدمها بجميع أحوالها، وخاصة قوانين العمل التي تساوي بين الرجل والمرأة في الحصول على فرص العمل. ففي الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٣م تنص المادة رقم (٤١) على حق العمل لكل كويتي (مواطن ومواطنة) والحق في اختيار العمل المناسب، وبذلك لم يفرق الدستور الكويتي بين الرجل والمرأة. كما تضمن قانون العمل الكويتي أجزاء كثيرة خاصة بعمل المرأة وبالمواد التي تكفل لها الكثير من الحقوق والمزايا.

فدخول المرأة الكويتية مجال العمل كان بشكل طبيعي وسلس دون صراعات مع الرجل أو الحكومة كما حدث في الكثير من الدول العربية والأجنبية (الزبن، ١٩٨٥)؛ فقد دخلت المرأة الكويتية سوق العمل لمشاركة الرجل الكويتي؛ مما أدى إلى تطور وزيادة في معدلات إسهامها في الأنشطة الاقتصادية تزامناً مع انتشار التعليم الجامعي وبدايات النهضة الحضارية في الكويت خلال ربع القرن الماضي.

ومنذ السبعينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث في العالمين العربي والغربي، وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات حول دور المرأة ومدى إسهامها في التنمية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي. وكانت دولة الكويت من أوائل الدول التي تحضر هذه المؤتمرات والندوات وتشارك فيها،

فقد كان هناك حضور فعال ومشاركة حقيقية للمرأة الكويتية في المؤتمرات الدولية الأربعة التي عقدت تحت مظلة الأمم المتحدة والتي كان **أولها** في عام ١٩٧٥م في مدينة نيومكسيكو، **والثاني** عام ١٩٨٠م في مدينة كوبنهاجن، **والثالث** عام ١٩٨٥م في مدينة نيروبي، **والرابع** عام ١٩٩٥م في مدينة بكين. وعلى مستوى المؤتمرات والندوات الإقليمية التي اهتمت بمناقشة أمور المرأة الخليجية والعربية ودورها في التنمية الاقتصادية، شاركت المرأة الكويتية في المؤتمر الأول عام ١٩٧٥م، والثاني عام ١٩٨١م في مدينة الكويت، والثالث عام ١٩٨٤م في مدينة أبوظبي، والرابع عام ١٩٩٤م في مدينة الكويت. وفي عام ٢٠٠٢م قام مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية التابع لجامعة الكويت بعقد ندوة تحت عنوان "مستقبل المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال" حيث قدم العديد من الدراسات والأبحاث والتوصيات خلال هذه الندوة، كما تم مناقشة العديد من أمور المرأة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأسرية ودورها في التنمية الشاملة.

يعد موضوع دور المرأة الكويتية في العمل وإسهامها في التنمية مجالاً خصباً لكثير من الباحثين والأكاديميين لدراسته من جميع الجوانب سواء كانت السمات الاجتماعية (أبحاث د. دلال الزبن) أم الدراسات النفسية والأسرية (أبحاث د. فاطمة عياد) أم الأسس القانونية (أبحاث د. بدرية العوضي) أم الخصائص الجغرافية (بحث د. فاطمة العبد الرزاق) الذي توقف التحليل الجغرافي فيه عند تعداد ١٩٨٥م. وكان أحد أسباب اختياري لهذا الموضوع هو رغبتي في تكملة التحليل الجغرافي للسمات السكانية الرئيسية للمرأة الكويتية العاملة منذ ١٩٨٥م؛ حيث انتهت د. فاطمة العبد الرزاق في بحثها إلى آخر تعداد صدر في الكويت عام ٢٠٠٥م؛ مما يجعل بين أيدي الباحثين والطلاب تحليلاً سكانياً للعاملات الكويتيات – في جزأين – يمتد من عام ١٩٥٧م إلى عام ٢٠٠٥م.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام المقاييس الإحصائية

والديموغرافية التي تخدم التحليل الجغرافي، بالإضافة إلى استخدام التحليل الكارتوجرافي للأشكال والرسوم البيانية التي تبين مدى التطور لمعدلات إسهام المرأة الكويتية في سوق العمل مع إظهار أهم السمات والخصائص السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال العشرين سنة الماضية من خلال تعدادات السكان ١٩٨٥م، و١٩٩٥م، و٢٠٠٥م؛ حيث يبدأ البحث من حيث انتهت الدراسات السابقة.

وقد استخدمت في الدراسة بعض برامج الحاسب الآلي في حساب النسب والمعدلات الديموغرافية، وفي التمثيل الكارتوجرافي للبيانات الإحصائية مثل برنامج Excel الذي استخدم في رسم جميع الأشكال البيانية، ولم يتضمن البحث خرائط توزيعية تبين الاختلافات المكانية بسبب عدم وجود بيانات إحصائية للسمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة على مستوى المناطق أو المحافظات.

مصادر الدراسة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على مصدرين للتعدادات السكانية؛ أولهما التعدادان السكانيان لسنة ١٩٨٥م ولسنة ١٩٩٥م الصادران عن الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط، بالإضافة إلى تعداد السكان لعام ٢٠٠٥م الصادر عن إدارة الإحصاء بالهيئة العامة للمعلومات المدنية. كما تم الاستعانة بالمجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً لسنة ١٩٩٠م، الصادرة عن وزارة التخطيط، بالإضافة إلى بعض الجداول في إصدارات وزارة التخطيط تحت عنوان "السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة" (رقما ٢٦، ٢٧). وتضمن البحث العديد من الدراسات التي تناولت المرأة العاملة، وقد تم قراءتها والاستفادة منها في كتابة البحث.

وفيما يلي سرد بسيط ومختصر يبين من خلاله تطور منحنى مشاركة المرأة الكويتية في سوق العمل الكويتي خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن الماضي حتى بداية القرن الواحد والعشرين.

أولاً – تطور مشاركة المرأة الكويتية في سوق العمل:

يعود إسهام المرأة الكويتية في سوق العمل الكويتي إلى ما قبل اكتشاف النفط في فترة الثلاثينيات والأربعينيات؛ فكانت تمارس نوعاً من التجارة

البسيطة في الأسواق، حيث تبيع الأقمشة وأعمال السدو والبخور والعطور التي يجلبها زوجها أو أقاربها من بلاد الهند.

ثم ظهرت في الكويت مرحلة تعليم البنات في أواخر الثلاثينيات؛ حيث تم افتتاح أول مدرسة ابتدائية للبنات في عام ١٩٣٨م، ثم مدرسة ثانوية في عام ١٩٥٠م، ثم شاركت المرأة الكويتية في أول بعثة جامعية في الخارج عام ١٩٥٦م. وكانت مشاركة المرأة فعالة ومثمرة مثلت بداية عهد جديد للمرأة الكويتية عرفت بها أهمية العلم والتعليم، وظهرت عندها الرغبة في الحصول على المهارات اللازمة لتتبوأ الوظائف والمناصب في سوق العمل الكويتي. ومن خلال التعدادات السكانية الكويتية والرسوم البيانية يمكننا أن نتتبع تطور مشاركة المرأة الكويتية وإسهامها في قوة العمل والنشاط الاقتصادي.

يتضح من الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أن أعداد العاملات الكويتيات ومعدلات إسهامهن في قوة العمل شهدت تطوراً ملحوظاً؛ حيث تضاعفت أعدادهن نحو ٣٢٥ مرة خلال خمسين سنة فقط، كما ارتفعت أعدادهن من ٣٨٤ عاملة في عام ١٩٥٧م إلى أكثر من ١٢٤ ألف عاملة في عام ٢٠٠٥م، ونجد الفترة من ١٩٦٥م إلى ١٩٧٥م من أكثر الفترات إسهاماً للمرأة الكويتية في قوة العمل، فقد تضاعف العدد أكثر من سبع مرات خلال هذه الفترة، فارتفع العدد من نحو ١٠٠٠ عاملة إلى أكثر من ٧٠٠٠ عاملة، ثم إلى ما يقارب ٢٥ ألفاً عام ١٩٨٥م ثم إلى أكثر من ٤٠ ألفاً عام ١٩٩٥م ثم قفز إلى ما يقارب ١٢٥ ألف عاملة في عام ٢٠٠٥م، ونلاحظ أن عدد مرات التضاعف كانت تراوح بين مرتين وثلاث فقط. كما نلاحظ أن نسب مشاركة المرأة الكويتية في تزايد مستمر من جملة العاملات بالكويت (كويتيات ووافدات)، حيث قفزت نسبتهن من ١٨,٥٪ عام ١٩٥٧م إلى ما يقارب الـ ٣٠٪ من جملة العاملات في الكويت عام ٢٠٠٥م، مما يدل على أن المرأة الكويتية بدأت تأخذ مكانتها الطبيعية في سوق العمل الكويتي.

جدول رقم (١)
تطور أعداد العاملات والمتعطلات الكويتيات (١٥ سنة فأكثر)
خلال الفترة ١٩٥٧/ ٢٠٠٥م

سنوات التعداد	جملة العاملات بالكويت	أعداد العاملات الكويتيات	نسبة العاملات الكويتيات من جملة العاملات بالكويت	أعداد العاطلات الكويتيات	معدل البطالة	الكويتيات داخل قوة العمل الكويتية
١٩٥٧	٢٠٧١	٣٨٤	١٨,٥	٠	٠	٣٨٤
١٩٦٥	٨٦١٥	١٠٠٢	١١,٦	٩٠	٨,٢	١٠٩٢
١٩٧٥	٣٤٨٣٠	٧٣٠٥	٢١	١٧٢	٢,٣	٧٤٧٧
١٩٨٥	١٢٩٤٩٩	٢٤٤٢٢	١٨,٩	٣٨١	١,٥	٢٤٨٠٣
١٩٩٥*	١٨٦٨٥٠	٤١٤١٦	٢٢,٢	١١٦٣	٢,٧	٤٢٥٧٩
٢٠٠٥**	٤٢٦٦٤٠	١٢٤٧٧٥	٢٩,٣	٦٦٦٦	٥,١	١٣١٤٤١

المصدر: وزارة التخطيط (١٩٩٠م)، المجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً، الجدولان رقما ٥٣، ٥٤، ص ص ٨٨–٨٩.
* وزارة التخطيط (٢٠٠٤م)، المجموعة الإحصائية السنوية، جدول رقم ٧٦، ص ١٠٧.
** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ٨، ص ص ٥٣–٥٥.

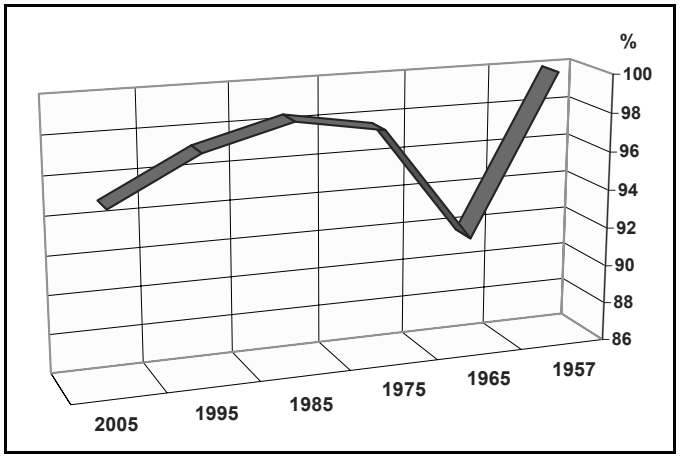

شكل رقم (١) – تطور معدلات مشاركة الكويتيات في قوة العمل خلال الفترة (١٩٥٧/ ٢٠٠٥م)

ويمكن إرجاع هذه القفزات في أعداد العاملات الكويتيات، بين عامي ١٩٦٥م و ٢٠٠٥م إلى ما يلي:

١ – بداية مرحلة عودة الخريجات الكويتيات المبعوثات للخارج بعد أن أتممن تعليمهن الجامعي، حيث كانت أول بعثة للتعليم الجامعي للكويتيات عام ١٩٥٦م في جامعة القاهرة.

٢ – افتتاح جامعة الكويت عام ١٩٦٦م؛ حيث أصبح التعليم الجامعي متاحاً للمرأة الكويتية في بلدها، وقد تم قبول العديد من الكويتيات بالجامعة؛ حيث كانت نسبة الكويتيات الخريجات في أول دفعة عام ٧٠/١٩٧١م تعادل ٥١٪ من مجموع الخريجين (وزارة التخطيط، ١٩٨١)، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٧١٪ في الموسم الدراسي ٧٥/١٩٧٦م (وزارة التخطيط، ١٩٨٥)؛ مما يدل على الأثر الكبير الذي أحدثه التعليم الجامعي في زيادة معدلات إسهام المرأة الكويتية في سوق العمل كنتيجة طبيعية لزيادة مخرجات التعليم الجامعي من الإناث.

كما يتضح أيضاً من الجدول السابق والشكل رقم (٢) تطور معدلات البطالة بين الكويتيات، حيث لم تسجل أي نسبة للبطالة بين الكويتيات قبل عام ١٩٦٥م

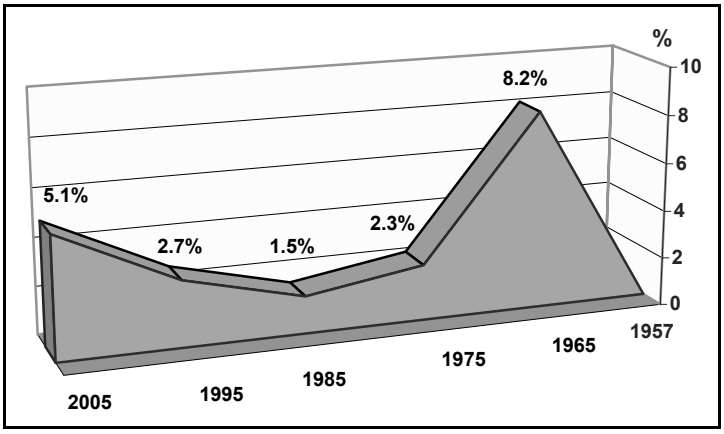

شكل رقم (٢) – تطور معدل البطالة بين الكويتيات (١٥ سنة فأكثر) خلال الفترة (١٩٥٧/ ٢٠٠٥م)

بسبب وفرة فرص العمل المتاحة في سوق العمل مع قلة أعداد الكويتيات الطالبات للعمل. ثم بدأت معدلات البطالة في الظهور بشكل مفاجئ عام ١٩٦٥م حيث وصل المعدل إلى نحو ٨٪ بسبب الزيادة في أعداد المتقدمات للعمل مقابل انخفاض فرص العمل التي تستوعب هذه الزيادة المفاجئة أو عدم خلق فرص جديدة، بعد ذلك بدأ ينخفض هذا المعدل تدريجياً حتى وصل إلى ٢,٧٪ في عام ١٩٩٥م، وارتفع مرة أخرى بسبب زيادة مخرجات التعليم بمراحله المختلفة نتيجة ظهور خريجات التعليم التطبيقي في سوق العمل، وانخفاض فرص العمل حتى بلغ معدل البطالة بين الكويتيات أكثر من ٥٪ عام ٢٠٠٥م.

وبالنسبة لتطور معدلات إسهام المرأة الكويتية في قوة العمل فمن الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٣) يبدو بشكل واضح ازدياد هذه المعدلات مقابل الانخفاض في نسب من هن خارج قوة العمل، حيث بدأت معدلات الإسهام في

جدول رقم (٢)
تطور معدل إسهام الكويتيات (١٥ سنة فأكثر) في قوة العمل خلال الفترة ١٩٥٧/ ٢٠٠٥م

سنوات التعداد	الكويتيات داخل قوة العمل	معدل الإسهام الاقتصادي	الكويتيات خارج قوة العمل	نسبة الكويتيات خارج قوة العمل	جملة الكويتيات
١٩٥٧	٣٨٤	١,١	٣٤٩٠٣	٩٨,٩	٣٥٢٨٧
١٩٦٥	١٠٩٢	١,٨	٦٠٦٧٥	٩٨,٢	٦١٧٦٧
١٩٧٥	٧٤٧٧	٦,٢	١١٢٦٤٠	٩٣,٨	١٢٠١١٧
١٩٨٥	٢٤٨٠٣	١٣,٨	١٥٤٧٧٩	٨٦,٢	١٧٩٥٨٢
١٩٩٥	٤٢٥٧٩	٢٣	١٤٢٢٨٦	٧٧	١٨٤٨٦٥
٢٠٠٥	١٣١٤٤١	٤٣	١٧٤٤٨٤	٥٧	٣٠٥٩٢٥

المصدر: وزارة التخطيط (١٩٩٠م)، المجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً، الجدولان رقما ٥٣، ٥٤، ص ص ٨٨-٨٩.
* وزارة التخطيط (٢٠٠٤م)، المجموعة الإحصائية السنوية، جدول رقم ٧٦، ص ١٠٧.
** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ٨، ص ص ٥٣-٥٥.

الزيادة البطيئة من عام ١٩٥٧م (١,١٪) حتى عام ١٩٧٥م (٦,٢٪)؛ أي أن المعدل السنوي لم يتجاوز الـ (٠,٣٪)، ثم بدأت مرحلة جديدة من بعد عام ١٩٧٥م؛ حيث قفز المعدل السنوي إلى (٠,٧٪) في الفترة ٧٥/ ١٩٨٥م، ثم إلى (١,٠٪) في الفترة٨٥/ ١٩٩٥م، ثم إلى (٢,٠٪) في الفترة ٩٥/ ٢٠٠٥م؛ حيث أصبحت الآن نسبة إسهام المرأة الكويتية نحو ٤٣,٠٪ وفي المقابل انخفضت نسبة من هن خارج قوة العمل إلى ٥٧,٠٪ بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز الـ ١,٠٪ داخل قوة العمل مقابل ٩٩,٠٪ منهن خارج قوة العمل في عام ١٩٥٧م.

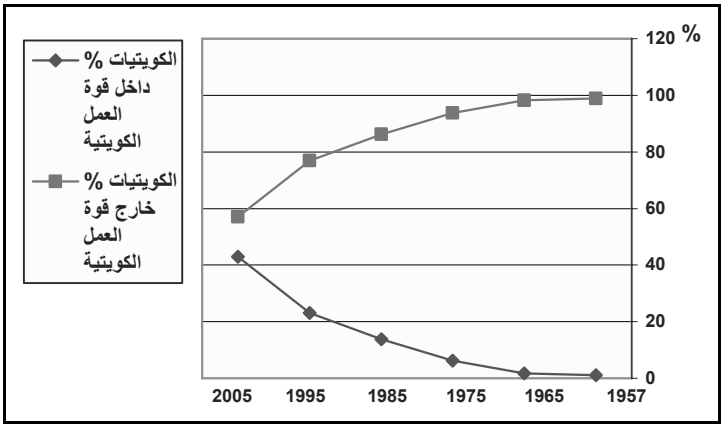

شكل رقم (٣) – تطور معدل إسهام الكويتيات (١٥ سنة فأكثر) في قوة العمل الكويتية خلال الفترة ١٩٥٧ / ٢٠٠٥م

وهناك العديد من الأسباب التي جعلت المرأة الكويتية تخرج إلى سوق العمل وتزيد من معدلات إسهامها في قوة العمل، والإصرار على مواصلة العمل والدخول في أعمال ووظائف جديدة لم تكن متاحة لها من قبل، وبخاصة في المجالات والتخصصات العلمية. كما سعت إلى تولي المناصب القيادية والعليا حتى وصلت إلى منصب مديرة الجامعة، ثم نائبة في المجلس البلدي، ثم وزيرة للمرة الثانية، وينتظر أن تكون نائبة في البرلمان الكويتي في المستقبل. ومن أجل تحقيق هذا الطموح بدأت المرأة الكويتية تتحرر من العادات والتقاليد، وتتمسك بالتعليم الجاد، والسعي إلى التفوق في كثير من العلوم والتخصصات، وإشباع رغبتها في إرضاء

الذات والإسهام في تطوير المجتمع. وفي الوقت الحاضر ظهرت أسباب أخرى لخروج المرأة الكويتية للعمل، أهمها "الدافع الاقتصادي" من أجل زيادة دخل الأسرة وتحمل الأعباء الاقتصادية المتزايدة. ويتحول هذا الدافع إلى ضرورة قصوى في حالات المطلقات والأرامل، وخاصة أن معدلات الطلاق في المجتمع الكويتي في ازدياد مستمر؛ مما يجعل المرأة الكويتية حريصة على التعليم، ومن ثم الحصول على عمل لمواجهة هذه الظروف.

وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٤) من تطور واضح ومستمر في زيادة معدلات إسهام المرأة الكويتية في قوة العمل الكويتية، حيث تضاعفت النسبة نحو ٢٠ مرة خلال الخمسين سنة الماضية؛ فبعد أن كانت نسبة الكويتيات العاملات في قوة العمل الكويتية تقل عن ٢٪ في عام ١٩٥٧م أصبحت عام ٢٠٠٥م تتجاوز الـ ٤١٪، بل تجاوزت الـ ٧٪ من إجمالي قوة العمل بالكويت.

جدول رقم (٣)
تطور معدل إسهام الكويتيات (١٥ سنة فأكثر) في سوق العمل الكويتي خلال الفترة ١٩٥٧ / ٢٠٠٥م

السنة	الكويتيات داخل قوة العمل الكويتية	جملة قوة العمل الكويتية	إسهام المرأة الكويتية في قوة العمل الكويتية	جملة قوة العمل في الكويت	إسهام المرأة الكويتية في جملة قوة العمل
١٩٥٧	٣٨٤	٢٤٦٠٢	١,٦	٨٠٢٨٨	٠,٥
١٩٦٥	١٠٩٢	٤٣٠١٨	٢,٥	١٨٤٢٩٧	٠,٦
١٩٧٥	٧٤٧٧	٩١٨٤٤	٨,١	٣٠٤٥٨٢	٢,٥
١٩٨٥	٢٤٨٠٣	١٢٦٤١٠	١٩,٦	٦٧٠٣٨٥	٣,٧
١٩٩٥*	٤٢٥٧٩	١٤٧٧٦٨	٢٨,٨	٧٦١٦٢٠	٥,٦
٢٠٠٥**	١٣١٤٤١	٣٢٠٥١١	٤١,٠	١٨١٦٠٩٢	٧,٢

المصدر: وزارة التخطيط (١٩٩٠م)، المجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً، الجدولان رقما ٥٣، ٥٤، ص ص ٨٨-٨٩.
* وزارة التخطيط (٢٠٠٤م)، المجموعة الإحصائية السنوية، جدول رقم ٧٦، ص ١٠٧.
** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ٨، ص ص ٥٣-٥٥.

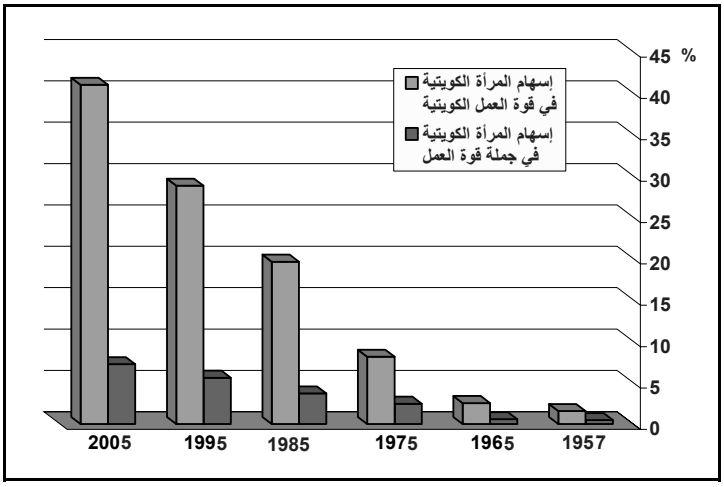

شكل رقم (٤) – تطور معدل إسهام الكويتيات (١٥ سنة فأكثر) في سوق العمل الكويتي خلال الفترة ١٩٥٧ / ٢٠٠٥م

ويلاحظ مما سبق صغر نسبة مشاركة المرأة الكويتية (٧,٢٪) من جملة قوة العمل بالكويت، ولكن إذا ما قورنت هذه النسبة بنسبة مشاركة الذكور الكويتيين التي لا تتجاوز الـ ١٠,٤٪ يلاحظ أن الفرق بينهما ليس كبيراً، كما أن الاثنين معاً يشكلان ١٧,٦٪ من جملة قوة العمل، وهي نسبة ضئيلة جداً تؤكد حصول العمالة الوافدة على نصيب الأسد من إجمالي قوة العمل بالكويت. وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة الوافدة في قوة العمل نحو ١٧,٠٪ في عام ٢٠٠٥م؛ أي أكثر من ضعف حجم الكويتيات، ووصلت نسبة مشاركة الذكور الوافدين في سوق العمل حداً كبيراً تجاوزت الـ ٦٥,٠٪ من إجمالي قوة العمل في الكويت. ويمكن أن نستنتج من خلال منحنى مشاركة المرأة الكويتية في سوق العمل الإصرار والرغبة الجادة لديها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والنهوض بدولة الكويت في جميع الجوانب التعليمية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية وغيرها.

ثانياً – السمات الديموغرافية للعاملات الكويتيات:

انتقلت المرأة الكويتية خلال العشرين سنة الماضية نقلة نوعية كبيرة في

المجتمع، نتيجة إنشاء العديد من اللجان والجمعيات التي تهتم بشؤون المرأة مثل اللجنة العليا للطفل والأسرة، ولجنة شؤون المرأة لدعم حقوق المرأة، بالإضافة إلى ما يزيد على ٢٥ جمعية نفع عام تهتم بالتوعية الثقافية والاجتماعية والفنية والمهنية وتصب في النهاية لصالح التنمية الاجتماعية للمجتمع الكويتي. وفيما يلي نتناول بالتحليل الإحصائي أهم الخصائص الديموغرافية للعاملات الكويتيات اللاتي يشكلن أكثر من ٤٠٪ من جملة العمالة الوطنية.

١ – الفئات العمرية:

يحدد سن العمل بحسب الاتفاقات الدولية بالفئة العمرية (١٥–٦٤)، وتأخذ أغلب الدول المتقدمة بهذا التحديد، أما في الدول العربية فتأخذ بالفئة العمرية (١٥–٥٩). يبدأ سن العمل القانوني في دولة الكويت من الثامنة عشرة، ويجوز تشغيل من تراوح أعمارهم بين ١٤–١٨ سنة بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل طبقاً للمادة رقم (١٩) من قانون العمل في القطاع الأهلي الكويتي رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤م.

ويختص الباب السادس من هذا القانون بتشغيل النساء؛ حيث يحتوي مواد وقوانين لحماية المرأة في مجال العمل؛ فمثلاً لا يجوز عمل المرأة بشكل عام ليلاً مع بعض الاستثناء، كما لا يجوز عمل المرأة في المصانع أو الأماكن الخطرة أو المضرة بالصحة العامة، كما تمنح المرأة العاملة الكويتية الأجر المماثل للرجل إذا كانت تقوم بالعمل نفسه، كما يسمح بالتقاعد بعد مرور ٣٠ سنة عمل للرجال و١٥ سنة عمل للعاملات المتزوجات و٢٠ سنة للعاملات غير المتزوجات؛ مما يجعل أكثر الفئات العمرية بالنسبة للكويتيات إسهاماً في قوة العمل هي فئة (٢٥–٤٤)؛ حيث من المتوقع أن تكون المرأة أنهت دراستها الثانوية أو الجامعية، وبدأت الانخراط في سوق العمل.

فمن الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٥) نجد أن معدلات إسهام المرأة الكويتية في العمل قد قفزت بشكل كبير من عام ١٩٨٥م إلى عام ٢٠٠٥م

لجميع الفئات العمرية، وبخاصة الفئات العمرية (٢٠-٤٤) التي زادت معدلاتها إلى أكثر من ٦٠٪ عام ٢٠٠٥م، كما نجد الفئات العمرية (١٥-١٩) و (٦٠-٦٤) و (+٦٥) هي أقل الفئات العمرية إسهاماً في قوة العمل بسبب الارتباط بالتعليم أو التقاعد عن العمل. ويمكن أن نلاحظ أيضاً أن معدلات الإسهام كانت تقل بشكل واضح بعد سن الـ ٣٩ سنة في عام ١٩٨٥م، ثم ارتفعت إلى سن ٤٩ سنة في عام ١٩٩٥م، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى ٥٩ سنة في عام

جدول رقم (٤)

معدل إسهام الكويتيات في قوة العمل بحسب الفئة العمرية لعام ١٩٨٥،١٩٩٥،٢٠٠٥م

فئة العمر	١٩٨٥*	١٩٩٥**	٢٠٠٥***
١٥-١٩	٠,٩	١	٥,٤
٢٠-٢٤	١٧,٨	١٦,٧	٣٢
٢٥-٢٩	٣٢,٧	٤٧,٧	٦٨,٣
٣٠-٣٤	٢٧,٥	٥٢,٧	٦٦,٣
٣٥-٣٩	١٧,٥	٤٣	٦٢,٦
٤٠-٤٤	٦,٩	٢٤,١	٦٠,٥
٤٥-٤٩	٤	١٣,١	٥٥,٤
٥٠-٥٤	٢,٣	٤,٧	٤٥,١
٥٥-٥٩	١,٥	١,٨	٢٩,٧
٦٠-٦٤	٠,٧	٠,٨	١٤
+٦٥	٠,١	٠,٨	٤,٥
الجملة	**١٣,٨**	**٢٢,٩**	**٤٢,٢**

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، جدول رقم ٨، ص ١٧.

** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٣٩، ص ص ٦-٩.

*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ٨، ص ص ٥٣-٥٥.

٢٠٠٥م؛ مما يدل على وعي المرأة الكويتية لأهمية العمل ورغبتها في استمرار العطاء بجانب الرجل إلى أقصى سن ممكنة للعمل. كما يلاحظ من الجدول أن الفئتين (٢٥-٢٩) و (٣٠-٣٤) هما أكثر الفئات العمرية إسهاماً في سوق العمل؛ حيث بلغت معدلاتهما ما يقارب الـ ٧٠٪، وهي نتيجة طبيعية لهذه الفئات وتحمسهن للعمل والعطاء. والملاحظ أيضاً أن الفئة العمرية (+٦٥) بلغ معدل إسهامها ما يقارب الـ ٥٪ في عام ٢٠٠٥م بعد أن كان ٠٪ في عام ١٩٨٥م، فالزيادة الكبيرة في هذا المعدل دليل على الرغبة المستمرة للعمل لدى الكويتيات، وإن كنا نجد أن أغلب هذه الفئة من أصحاب الأعمال والشركات الخاصة، مما يشكل إضافة كبيرة وحقيقية في التنمية الاقتصادية للكويت من جانب المرأة الكويتية العاملة.

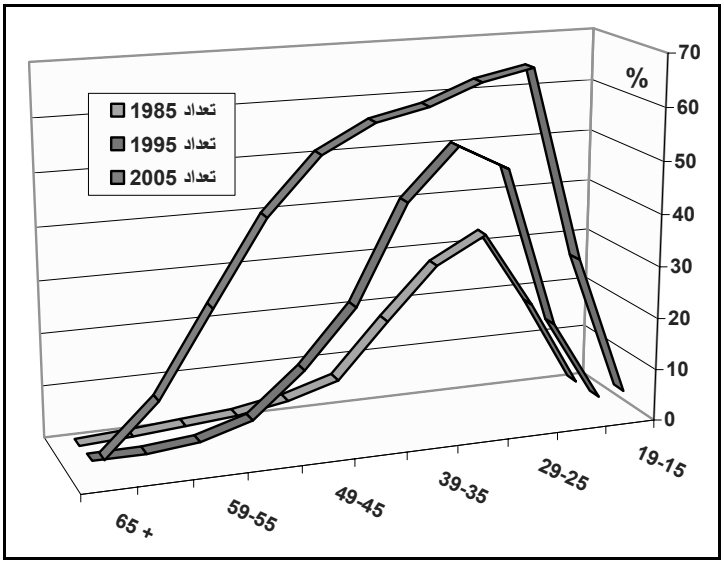

شكل رقم (٥) – معدل إسهام الكويتيات في قوة العمل بحسب الفئة العمرية في تعدادات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

وبالنسبة لمعدلات البطالة للكويتيات بحسب الفئات العمرية، فمن الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٦) نجد أن هذا المعدل استمر في الارتفاع خلال العشرين السنة الماضية حتى وصل إلى أكثر من ٥٪ عام ٢٠٠٥م. وهذا

ينسجم مع النمو العددي لمخرجات التعليم خلال الفترة نفسها مع قلة فرص العمل؛ حيث تشبع القطاع الحكومي بالعمالة بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من البطالة يطلق عليه "البطالة السلوكية"، التي تفضل فيها المرأة الكويتية البقاء دون عمل حتى تحصل على الوظيفة التي تريدها. تأكيداً لما سبق نجد أن الفئات العمرية (١٥ – ١٩) و (٢٠–٢٤) و(٢٥ – ٢٩) هي أعلى الفئات من حيث معدل البطالة خلال العشرين سنة الماضية، وهي الفئات العمرية نفسها للعديد من خريجات التعليم بجميع أنواعه.

جدول رقم (٥)
التوزع النسبي لمعدل البطالة بين الكويتيات بحسب الفئة العمرية خلال تعدادات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

الفئة العمرية	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
١٥-١٩	٣,٤	٤٨,٦	٢,١
٢٠-٢٤	٤,٧	١١,٢	٢٦,٤
٢٥-٢٩	١,١	١,٩	٧
٣٠-٣٤	٠,١	٠,٦	٢,١
٣٥-٣٩	٠,١	٠,٨	٠,٨
٤٠-٤٤	٠	٢	٠,٤
٤٥-٤٩	٠	٠	٠,٤
٥٠-٥٤	٠	٠	٠,٢
٥٥-٥٩	٠	٠	٠,٢
٦٠-٦٤	٠	٠	٠,٢
٦٥ +	٠	٠	٠,٩
الجملة	**١,٥**	**٢,٧**	**٥,١**

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، جدول رقم ٨، ص ١٧.
** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٣٩، ص ص ٦–٩.
*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ٨، ص ص ٥٣–٥٥.

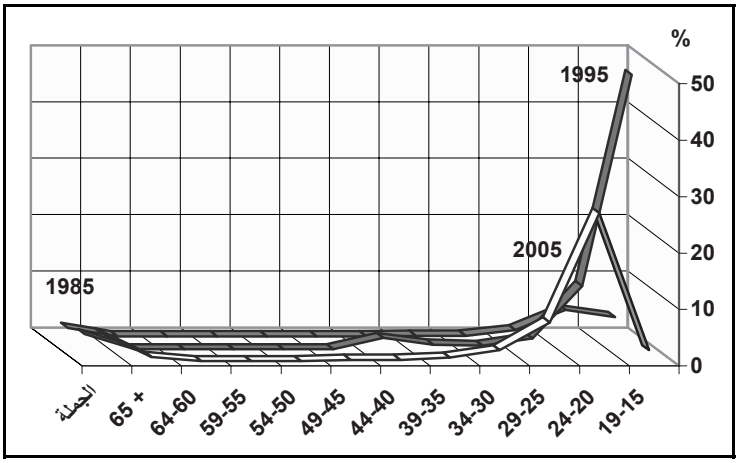

شكل رقم (٦) – توزع معدلات البطالة بين الكويتيات بحسب الفئات العمرية خلال تعدادات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

٢ – الحالة التعليمية:

للتعليم دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة في العالم، لذلك فإن المردود الناتج من عملية التعليم لا يقدر بمال، فالعمالة المدربة والمتعلمة تعليماً صحيحاً تصبح أغلى من رؤوس الأموال. ومن هذا المنطلق تحرص الدول على تخريج عمالة متعلمة بأحدث النظم الحديثة في مجال العلوم المختلفة حتى تكون هي الركيزة الأساسية في عملية الإنتاج والتنمية في المجتمع.

فالدول المتقدمة التي تشهد نمواً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً تزداد فيها معدلات النشاط الاقتصادي سواء للذكور أو للإناث نتيجة ارتفاع مستوى التعليم وتطويره ومواكبته متطلبات سوق العمل؛ مما يؤدي إلى زيادة مخرجات التعليم بجميع تخصصاته العلمية والنظرية بشرط أن يكون الخريجون مزودين بالمهارات والقدرات المتميزة المطلوبة في القطاعين الخاص والعام.

وقد تم تجميع فئات التركيب التعليمي للعاملات الكويتيات إلى أربع فئات رئيسية انسجاماً مع أهداف البحث، وهي على النحو التالي:

- **الفئة الأولى:** بدون مؤهل دراسي، وتشمل "أمي"، ويقرأ ويكتب.
- **الفئة الثانية:** مؤهلات دنيا، وتشمل الشهادات الابتدائية والمتوسطة.
- **الفئة الثالثة:** مؤهلات متوسطة، وتشمل الشهادات الثانوية و"الدبلومات".
- **الفئة الرابعة:** مؤهلات عليا، وتشمل الشهادات الجامعية والعليا.

وهناك علاقة بين المستوى التعليمي والمهن والنشاط الاقتصادي؛ فالمهن الهامشية أو اليدوية كالأنشطة الزراعية والصيد والتشييد والبناء تستقطب العديد من الفئة الأولى (بدون مؤهل) ولكنها تقتصر على الذكور بسبب صعوبة هذه الأعمال ومشقتها، لذلك نجد معدلات إسهام الكويتيات من هذه الفئة ضعيفة وبخاصة في هذه الأنشطة إذا ما قورنت بمعدلات إسهام الكويتيات الحاصلات على مؤهلات عليا (جدول رقم ٦ وشكل رقم ٧). كما نجد نسب **الفئة الأولى** في تذبذب مستمر؛ فقد بلغت نحو ٤,٤٪ من جملة العاملات في عام ١٩٨٥م، ثم انخفضت إلى ١,١٪ في عام ١٩٩٥م، وارتفعت مرة أخرى إلى ٢,٣٪ عام ٢٠٠٥م. وقد يرجع ذلك لسياسة الدولة لمحو الأمية ومن ثم قد تحدث زيادة أو نقصان في معدلات الأمية تبعاً لاستمرار الإناث بالمشاركة في فصول محو الأمية أو العزوف عنها بسبب الزواج أو الظروف العائلية والانشغال بتربية الأولاد، بالإضافة إلى فتور التشجيع الحكومي لبرنامج محو الأمية الذي كان متبعاً في بدايته. وقد بلغت معدلات الأمية بين النساء الكويتيات عام ٢٠٠٥م ٨٪ من جملة الإناث ونحو ٩,٥٪ من جملة الكويتيات (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ٢٠٠٥م، جدول رقم ١٤)، وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة بشكل لا يتناسب مع سياسة دولة الكويت الإلزامية للتعليم حتى الشهادة المتوسطة إذا ما قورنت ببعض معدلات الأمية في الدول الأوروبية التي لا يتجاوز معدل الأمية في معظم دولها ١,٥٪ عام ٢٠٠٠م، وفي دول أمريكا الشمالية ٧,٩٪ عام ٢٠٠٠م، أما إذا ما قورنت بمعدلات الأمية في بعض الدول الخليجية كالمملكة السعودية ٣٤,٩٪ عام ١٩٩٩م، وفي مملكة البحرين ١٤,٤٪ عام ٢٠٠١م، فتكون معدلات الأمية بالكويت مقبولة بشكل عام، (الخريف، ٢٠٠٣م، ص ٢٤٦).

جدول رقم (٦)
التوزع النسبي للكويتيات العاملات بحسب الحالة التعليمية خلال تعدادات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

الحالة	١٩٨٥*	١٩٩٥**	٢٠٠٥***
بدون مؤهل	٤,٤	١,١	٢,٣
مؤهلات دنيا	٢٥,٩	١٨,٥	٢١,٧
مؤهلات متوسطة	٤٥,٠	٤٣,٣	٤٠,٩
مؤهلات عليا	٢٤,٧	٣٧,١	٣٥,١
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، الجزء الثالث، جدول رقم ١٢٣، ص ٣٢١.
** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٥٣، ص ٤٠٥.
*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ١٤، ص ٦٨.

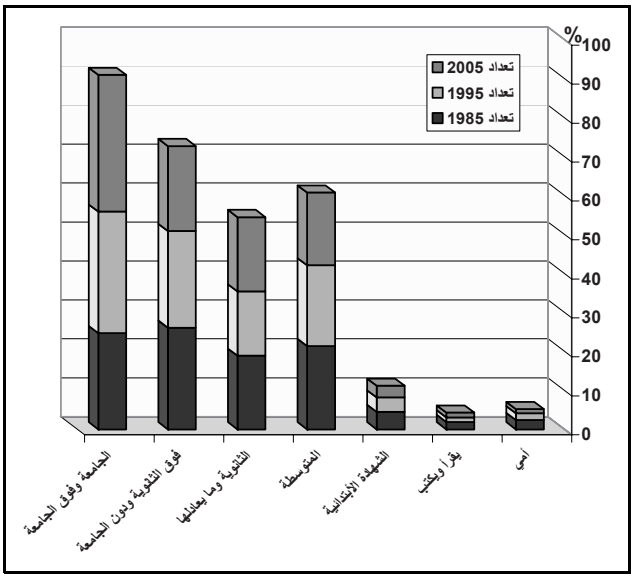

شكل رقم (٧) – التوزع النسبي للكويتيات العاملات بحسب الحالة التعليمية خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٥م

وترتفع نسب العمالة في **الفئة الثانية** ذات المؤهلات الدنيا بشكل كبير إذا ما قورنت بنسب الفئة الأولى، وإن كان هناك بعض التذبذب أيضاً في هذه النسب بين سنوات التعدادات؛ حيث سجلت نحو ٢٥٪ في عام ١٩٨٥م، ثم انخفضت إلى ١٨٪ في عام ١٩٩٥م بسبب فصل السكان من فئة البدون عن الكويتيين وضمهم إلى السكان الوافدين في تعداد ١٩٩٥م، وارتفعت مرة أخرى في عام ٢٠٠٥م إلى ٢١٪ تقريباً. وقد يعود السبب وراء هذه الظاهرة إلى محاولة الفتيات الهروب من الدراسة والانخراط في العمل أو محاولة العمل بجانب الدراسة، وبالطبع يشوب هذه الظاهرة عملية تذبذب حيث تزيد في سنة وتقل في أخرى تبعاً للظروف التعليمية لكل جيل.

أما **الفئة الثالثة** ذات المؤهلات المتوسطة فهي أكثر الفئات استحواذاً على نسب العاملات؛ حيث تراوح هذه النسب بين ٤٠٪ و ٤٥٪ خلال سنوات التعدادات. ففي هذه الفئة نجد المرأة الكويتية تحس بالاكتفاء من التعليم والدراسة، وتتولد لديها الرغبة في العمل بعد حصولها على شهادة متوسطة أو "دبلوم" تدريب مهني وفني، بالإضافة إلى عدم وجود فرصة للالتحاق بالجامعة لارتفاع نسب القبول، فلا يكون أمامها إلا التوجه إلى سوق العمل لسد الفراغ والحصول على دخل مادي قد يكون سبباً في سرعة زواجها. كما أن هناك العديد من الوظائف في القطاع الحكومي في حاجة إلى هذه الأيدي العاملة لملء الوظائف الكتابية والسكرتارية والخدمات.

وبالنسبة **للفئة الرابعة**، وهي حملة الشهادات الجامعية والعليا، نجد الطلب يتزايد عليهن بمرور الوقت لزيادة أعدادهن، أو لتنفيذ سياسة الإحلال التي تتبعها الحكومة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي لتقليل أعداد العاملات الوافدات. فقد ارتفعت النسبة من نحو ٢٥٪ عام ١٩٨٥م إلى نحو ٣٧٪ في عام ١٩٩٥م، ثم انخفضت قليلاً في عام ٢٠٠٥م إلى ٣٥٪ بسبب صدور بعض القوانين في عام ٢٠٠٤م، التي تنص على ربط سن تقاعد المرأة العاملة بسنوات العمل، فيحق لها التقاعد في حالتين:

الأولى: وصول المرأة المتزوجة والمنجبة للأولاد لسن الأربعين مع خدمة ١٥ سنة.

الثانية: وصول المرأة غير المتزوجة لسن ٤٥ سنة مع خدمة لا تقل عن ٢٠ سنة.

ونتيجة لهذه القوانين زادت أعداد المتقدمات الكويتيات للتقاعد أملاً في الراحة؛ مما أدى إلى انخفاض أعدادهن في سوق العمل بعد صدور هذه القوانين.

٣ – الحالة الزواجية:

يوضح التركيب الزواجي للعاملات الكويتيات اختلاف الأعباء التي تقع على عاتق المرأة؛ فقد تكون متزوجة تساعد في الإنفاق المادي على الأسرة أو مطلقة أو أرملة مسؤولة عن الأولاد والإنفاق عليهم مادياً، لذلك فهي في حاجة إلى مناخ جيد يساعدها على النجاح في مسؤولياتها الأسرية والعملية.

ومن الطبيعي أن نجد فئة **العاملات المتزوجات** أكثر فئات التركيب الزواجي إسهاماً في قوة العمل، بل **نجد أيضاً نسبتهن خارج قوة العمل مرتفعة وإن كانت متناقصة من عام إلى عام** بسبب التفرغ لرعاية البيت. حيث نجد نسب العاملات المتزوجات في تزايد مستمر خلال سنوات التعدادات؛ فمن ٩٪ فقط في عام ١٩٨٥م إلى ١٦٪ عام ١٩٩٥م، ثم إلى ما يقارب الـ ٣٠٪ في ٢٠٠٥م. **عكس ذلك نلاحظه في نسب المتزوجات خارج قوة العمل؛ حيث هي في تناقص مستمر**؛ فمن ٥١٪ من جملة الإناث في عام ١٩٨٥م إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٥م ثم إلى ٢٦٪ عام ٢٠٠٥م. وهذا ما يؤكده الجدول رقم (٧) والشكلان رقما (٨، ٩).

ويمكن إرجاع الزيادة أو النقص في معدل مشاركة المتزوجات في سوق العمل إلى أمور كثيرة، منها ارتفاع مستوى المعيشة في الكويت بسبب زيادة أسعار جميع أنواع السلع، وتضاعف أسعار المساكن ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٥م مع ثبات المرتبات والأجور؛ الأمر الذي أدى إلى خروج المرأة المتزوجة للعمل للمساعدة في زيادة دخل الأسرة ومواجهة هذه المشكلة. كما أن الرجل يرغب في الزواج من امرأة عاملة تساعد في الإنفاق الأسري، وفي بعض الأحيان يكون مرتب الزوجة أعلى من مرتب الزوج.

جدول رقم (٧)
التوزع النسبي للكويتيات (١٥ سنة فأكثر) بحسب الحالة الزواجية خلال تعدادات ١٩٨٥،١٩٩٥،٢٠٠٥م

الحالة	١٩٨٥*		١٩٩٥**		٢٠٠٥***	
	داخل قوة العمل ٪	خارج قوة العمل ٪	داخل قوة العمل ٪	خارج قوة العمل ٪	داخل قوة العمل ٪	خارج قوة العمل ٪
لم تتزوج	٣,٩	٢٤,٦	٥,٥	٢٧,١	٧,٥	٢٣,٤
متزوجة	٩,٠	٥١,٠	١٥,٩	٤٠,١	٢٩,٧	٢٦,٣
مطلقة	٠,٧	٢,٠	١,٣	٢,٤	٣,٩	٣,٠
أرملة	٠,٢	٨,٦	٠,٣	٧,١	١,٠	٥,٠
غير مبين	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
الجملة	**١٣,٨**	**٨٦,٢**	**٢٣,١**	**٧٦,٩**	**٤٢,٢**	**٥٧,٨**
	١٠٠,٠		١٠٠,٠		١٠٠,٠	

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، الجزء الثالث، جدول رقم ١١٥، ص ٢٩٤.
** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٦٣، ص ص ٤٣٤-٤٣٥.
*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ١١، ص ص ٦٢-٦٣.

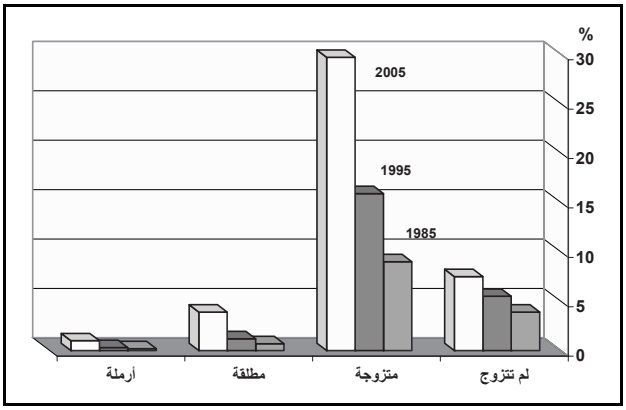

شكل رقم (٨) – تطور التوزع النسبي للعاملات الكويتيات بحسب الحالة الزواجية خلال التعدادات (١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م)

أما **الفئة الثانية** "المرأة العاملة غير المتزوجة" فنجد معدل إسهامها في قوة العمل في تزايد مستمر أيضاً نتيجة انخفاض معدلات الزواج؛ مما يؤدي إلى خروجها إلى سوق العمل لملء الفراغ والحصول على عائد مادي يمكن الاعتماد عليه في المستقبل أو يكون سبباً في زواجها. ثم تأتي فئة المطلقات العاملات في الفئة الثالثة نتيجة لارتفاع معدلات الطلاق بين الكويتيات، حيث لا بديل أمام المطلقة إلا العمل للإنفاق على نفسها وعلى الأسرة والاعتماد على الذات وخاصة أن المطلقات في أعمار صغيرة عادة عكس فئة الأرامل التي غالباً ما تكون أعمارهن كبيرة بالإضافة إلى وجود معاشات من أزواجهن؛ فلا ترغب العديدات منهن في العمل.

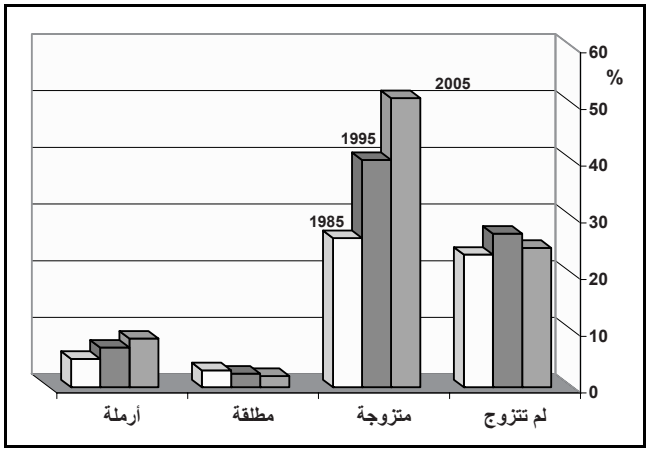

شكل رقم (٩) – تطور التوزع النسبي للكويتيات خارج قوة العمل بحسب الحالة الزواجية خلال تعدادات (١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م)

ثالثاً – السمات الاقتصادية للعاملات الكويتيات:

تناولنا في الجزء السابق السمات الديموغرافية الأساسية للعاملات الكويتيات من حيث التركيب العمري والحالة التعليمية والتركيب الزواجي، ولكي يكتمل التحليل الجغرافي والديموغرافي يجب دراسة السمات أو الخصائص

الاقتصادية للعاملات الكويتيات، للوقوف على مدى فاعلية الإناث الكويتيات في قوة العمل، ومدى تأثيرهن في مختلف المهن والأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الخلل في التوزع النسبي في المهن والأنشطة الاقتصادية – إن وجد – لمحاولة معالجته بما ينسجم مع الخطط المستقبلية للتنمية حيث تعتبر السمات الاقتصادية لقوة العمل انعكاساً للظروف الاجتماعية والأسرية للمجتمع. وتشتمل دراسة السمات الاقتصادية على الحالة العملية، وأقسام المهنة، ومجموعات الأنشطة الاقتصادية.

١ – الحالة العملية:

لا توجد اختلافات كبيرة في مكونات الحالة العملية بين القوى العاملة في معظم دول العالم، وبخاصة في الدول العربية؛ حيث تستحوذ فئة العاملين أو العاملات بأجر على نسبة كبيرة من جملة العاملين، وتتوزع النسبة الصغيرة الباقية بين فئات صاحب عمل، ويعمل لحسابه، ويعمل بدون أجر، حيث تختلف هذه الفئات من مجتمع لآخر. ويعد هذا التكوين انعكاساً واضحاً للوضع الاقتصادي في الدول العربية المشابه للنظام الاشتراكي الذي يعتمد فيها معظم سكانها على التعيين في الوظائف الحكومية، وترك فئة صغيرة لإدارة الشركات والمؤسسات والمكاتب الخاصة وامتلاكها أو العمل فيها.

ولم تخرج الكويتيات العاملات في الكويت عن هذا النظام؛ حيث سجلت فئة العاملات بأجر نحو ٩٨٪ من جملة العاملات في عام ١٩٨٥م، ثم انخفضت قليلاً إلى ٩٧٪ في تعداد ١٩٩٥م، وواصلت الانخفاض إلى ٨٥٪ في تعداد ٢٠٠٥م، وعلى الرغم من هذا الانخفاض المستمر من تعداد إلى آخر، مازالت هذه الفئة تستحوذ على الأكثرية الساحقة من العاملات. ونلاحظ أن هذا الانخفاض يصب في صالح فئة صاحبات العمل؛ حيث ارتفعت نسبتها من ٠,٥٪ من جملة العاملات في عام ١٩٨٥م إلى ٠,٦٪ في تعداد ١٩٩٥م؛ ثم قفزت إلى نحو ١٠٪ من جملة العاملات في تعداد ٢٠٠٥م، (الجدول رقم ٨).

جدول رقم (٨)
التوزع النسبي للعاملات الكويتيات (١٥ سنة فأكثر) بحسب الحالة العملية للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

الحالة العملية	١٩٨٥*		١٩٩٥**		٢٠٠٥***	
	داخل قوة العمل		داخل قوة العمل		داخل قوة العمل	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صاحبة عمل	٩١	٠,٤	٢٠٢	٠,٥	١٢٤٦٢	٩,٥
تعمل لحسابها	٣٣	٠,١	٧٤	٠,٢		
مستخدمة بأجر نقدي	٢٤٢٨١	٩٧,٩	٤١١٣٥	٩٦,٦	١١٢٣١٣	٨٥,٤
تعمل بدون أجر	١٧	٠,١	٥	٠,٠	٠	٠,٠
متعطلة	٣٨١	١,٥	١١٦٣	٢,٧	٦٦٦٦	٥,١
جملة قوة العمل	٢٤٨٠٣	١٠٠,٠ / ١٣,٨	٤٢٥٧٩	١٠٠,٠ / ٢٣,٠	١٣١٤٤١	١٠٠,٠ / ٢٩,٧
جملة خارج قوة العمل	١٥٤٧٧٩	٨٦,٢	١٤٢٢٨٦	٧٧,٠	٣١١٦١١	٧٠,٣
إجمالي القوى البشرية للكويتيات	**١٧٩٥٨٢**	**١٠٠,٠**	**١٨٤٨٦٥**	**١٠٠,٠**	**٤٤٣٠٥٢**	**١٠٠,٠**

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، جدول رقم ٢٨، ص ص ١٧١-١٧٧.
** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٦٣، ص ص ٤٣٤-٤٣٥.
*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ٨، ص ٥٣.

فقد بدأت المرأة الكويتية منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي تدخل سوق العمل الخاص بشكل واضح نتيجة تغير نظرة المجتمع لعمل المرأة سواء في المجال الحكومي أو الخاص. وقد أدى هذا التغير إلى أن الكثيرات من الكويتيات امتلكن العديد من المكاتب الخاصة في سوق المال الكويتي (البورصة) بالإضافة إلى تأسيسهن عدداً غير قليل من الشركات والمكاتب والمؤسسات التجارية، بل أصبحن يدرنها بأنفسهن بعد أن كانت هذه المؤسسات والشركات يديرها زوجها أو أحد من أفراد أسرتها، (التلاوي،٢٠٠٢م).

كما شاركت الكويتيات مع الكثير من سيدات دول الخليج في العديد من مجالس إدارات الأعمال فيما يسمى بالتجارة الإلكترونية E. Commerce انسجاماً مع عصر العولمة الذي سيسود العالم خلال الفترة القادمة.

أما الفئتان الأخريان (تعمل لحسابها أو تعمل بدون أجر) فنسبتهما من جملة العاملات ضئيلة جداً وليس لهما تأثير في الحالة العملية للكويتيات.

وإذا تناولنا بالتحليل التوزع النسبي للكويتيات خارج قوة العمل (جدول رقم ٩)، نجد أن فئة "المتفرغات لأعمال المنزل" هي أكثر الفئات عدداً من جملة

جدول رقم (٩)

تطور التوزع النسبي للكويتيات (١٥ سنة فأكثر) خارج قوة العمل خلال تعدادات (١٩٨٥/ ١٩٩٥/ ٢٠٠٥م)

الحالة العملية	تعداد ١٩٨٥*		تعداد ١٩٩٥**		تعداد ٢٠٠٥***	
	الأعداد	٪	الأعداد	٪	الأعداد	٪
طالبات متفرغات للدراسة	٣٥٠٢٤	٢٢,٦	٤٣٨٦٧	٣٠,٨	٨٤٨٧٤	٤٨,٦
متفرغات لأعمال المنزل	١١٠١٩٧	٧١,٢	٩٣٦٣٣	٦٥,٨	٨٩١٣٠	٥١,١
متقاعدات ولهن إيراد	١٥٠٤	١,٠	٤١١٣	٢,٩	٤٨٠	٠,٣
عاجزات عن العمل	٧٤٤	٠,٥	٤٩٨	٠,٤	٠,٠	٠,٠
٦٥ سنة فأكثر ولا تعمل	٧٣١٠	٤,٧	١٧٥	٠,١	٠,٠	٠,٠
الجملة	**١٥٤٧٧٩**	**١٠٠,٠**	**١٤٢٢٨٦**	**١٠٠,٠**	**١٧٤٤٨٤**	**١٠٠,٠**

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، جدول رقم ١١٥، ص ٢٩٤.
** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٦٣، ص ٤٣٥.
*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ٨، ص ٥٣.

الكويتيات خارج قوة العمل، وإن كانت هذه الأعداد أو نسبتهم في انخفاض مستمر من تعداد إلى آخر. فقد بلغت نسبتهن نحو٧١٪ من جملة الكويتيات خارج قوة العمل في عام ١٩٨٥م، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ما يقارب ٦٦٪ في تعداد ١٩٩٥م، ثم إلى ٥١٪ فقط في تعداد ٢٠٠٥م، مما يدل على أن هناك جزءاً كبيراً من ربات البيوت يتحولن إلى العمل الحكومي أو الخاص؛ مما يجعل أعداد العاملات في زيادة مستمرة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي. ثم تأتي فئة المتفرغات للدراسة (الطالبات) في المرتبة الثانية في التوزع النسبي للكويتيات خارج قوة العمل، وهذا شيء طبيعي انسجاماً مع سياسة التعليم ورغبة الكويتيات في إكمال دراستهن الجامعية والعليا ثم الانخراط في سوق العمل.

ثم تأتي شريحة المتقاعدات أو اللاتي لديهن إيراد في المرتبة الثالثة، والملاحظ أن نسبتهن في زيادة مستمرة انعكاساً لقوانين التقاعد المبكر وسياسته التي صدرت عام ١٩٩٤م، فقد ارتفعت نسبة هذه الفئة من ١٪ فقط في عام ١٩٨٥م إلى ما يقارب ٣٪ في تعداد ١٩٩٥م، ثم انخفضت مرة أخرى إلى ٠,٣٪ في تعداد ٢٠٠٥م.

وترى الباحثة أن سياسة التقاعد المبكر للمرأة العاملة لا يخدم المرأة بشكل عام؛ حيث أجريت العديد من الأبحاث التي أثبتت أن عمل المرأة يشعرها بالسعادة والراحة النفسية. ففي الدراسة التي قام بها د. ناصر ثابت في دولة الإمارات العربية بالعينة عام ١٩٨٣م (ثابت، ١٩٨٣) ثبت أن المرأة العاملة تشعر بأنها تقدم خدمات للمجتمع تساعد في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وأنها قادرة على العطاء، وأن العمل يؤدي إلى راحتها النفسية، ويبرز تفوقها، ويرفع من معنوياتها، وأنها ليست شيئاً مهملاً في المجتمع.

أما مشكلة الخلل في تركيبة الحالة العملية فتظهر بوضوح في تركز أكثر من ٨٥٪ من جملة العاملات بأجر عام ٢٠٠٥م في القطاع الحكومي مقابل ١٥٪ فقط في القطاع الأهلي، (الجدول رقم ١٠ والشكل رقم ١٠). وعلى الرغم من كل الدعم

المادي والمعنوي الذي تقدمه الحكومة لسياسة تشغيل العمالة الوطنية في القطاع الأهلي فمازالت الأغلبية العظمى من القوى العاملة الوطنية – وبخاصة الكويتيات العاملات – تتجه إلى القطاع الحكومي نتيجة التزام الدولة تعيين الخريجين في القطاع الحكومي عن طريق ديوان الموظفين. ولمعالجة هذه المشكلة يجب على الحكومة والباحثين دراسة المشكلة من جميع جوانبها لوضع الحلول والمقترحات المناسبة لتعديل هذا الخلل، **ومن بين هذه المقترحات من وجهة نظر الباحثة:**

- زيادة الحوافز والبدلات والمكافآت المادية لطالبات الوظائف في القطاع الأهلي.
- الاهتمام بنشر الوعي بأهمية الانخراط في العمل بالقطاع الخاص لمصلحة الدولة الاقتصادية، مع بيان الفوائد الاقتصادية من ذلك.
- ضمان الأمان الوظيفي للعاملات في القطاع الخاص، وضمان عدم تعرضهن للطرد التعسفي من وظائفهن.
- تخفيف الالتزام الحكومي تعيين جميع الخريجات، وهو ما يؤدي إلى توجه بعضهن إلى العمل بالقطاع الخاص.
- زيادة النسبة الإجبارية لتعيين القوى الوطنية في المؤسسات والشركات والبنوك والمكاتب الخاصة من ١٠٪ إلى ٢٥٪.

جدول رقم (١٠)
التوزع النسبي للعاملات الكويتيات
بحسب قطاع العمل خلال تعدادات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

نوع القطاع	١٩٨٥*	١٩٩٥**	٢٠٠٥***
القطاع الحكومي	٩٦,٥	٩٦	٨٥,٠
القطاع الخاص	٣,٥	٤	١٥,٠
الجملة	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، جدول رقم ٣٩، ص ص ٢٥١–٢٥٧.
** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٤١، ص ص ١٤–١٧.
*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ١١، ص ص ١٦٢–١٦٣.

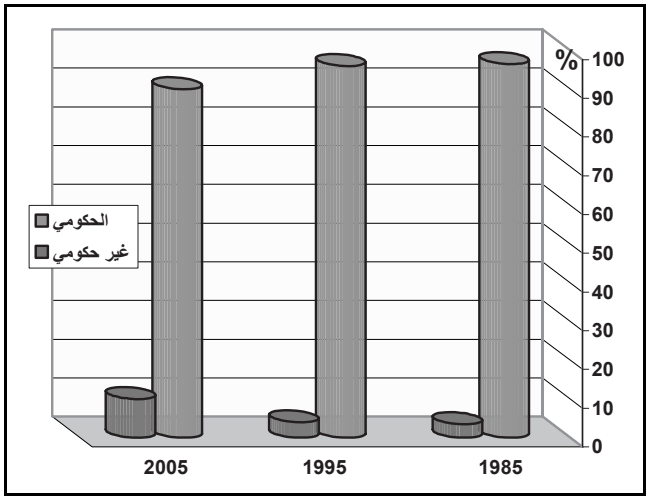

شكل رقم (١٠) – التوزع النسبي للعاملات الكويتيات بحسب قطاع العمل خلال تعدادات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

٢ – أقسام المهنة:

تضم بيانات المهن في التعدادات الكويتية سبعة أقسام رئيسة، يضم كل قسم منها عدداً من الأبواب والفصول من المهن المختلفة. وتتركز مشاركة المرأة الكويتية العاملة في ثلاثة أقسام فقط، هي "أصحاب المهن الفنية والعلمية، مديرون إداريون ومديرو أعمال، وموظفون بالحكومة وكتبة"، أما باقي الأقسام الأخرى فالنسب ضئيلة جداً لا تتعدى الكسر المئوي.

فمن الجدول رقم (١١) والأشكال أرقام (١١، ١٢، ١٣) يتضح أن نسب مشاركة الكويتيات من جملة قوة العمل بالكويت في تزايد مستمر في الأقسام الثلاثة خلال العشرين سنة الماضية؛ حيث تضاعفت نسبتهن أكثر من مرتين لقسم "أصحاب المهن الفنية والعلمية" من نحو ١٢٪ في عام ١٩٨٥م إلى نحو ٢٧٪ في عام ٢٠٠٥م، كما زادت نسبتهن إلى الضعف تقريباً لقسم "الموظفون بالحكومة والكتبة" من نحو ١٢٪ عام ١٩٨٥م إلى نحو ٢٠٪ في عام ٢٠٠٥م، أما القسم الثالث (المديرون الإداريون ومديرو الأعمال) فقد تذبذبت نسبتهن بين

جدول رقم (١١)

التوزع النسبي للكويتيات العاملات بحسب أقسام المهنة في تعدادات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

أقسام المهنة	التوزع النسبي لقوة عمل الكويتيات			التوزع النسبي لقوة عمل الكويتيات من جملة قوة العمل الكويتية			التوزع النسبي لقوة عمل الكويتيات من إجمالي قوة العمل		
	١٩٨٥*	١٩٩٥**	٢٠٠٥***	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
صاحبات مهن فنية وعلمية	٥٢,١	٥٢,٥	٤١,٦	٤٩,١	٤٤,٤	٦٠,٢	١١,٧	١٥,٢	٢٧,٤
مديرات إداريات ومديرات أعمال	٠,٩	٧,٠	٠,٧	٥,٦	١٥,١	١٢,٩	٢,١	٧,٤	٣,٣
موظفات تنفيذيات بالحكومة وكاتبات ومن إليهن	٣٨,٨	٣٦,٩	٤٣,٨	٢٧,٩	٣٤,٧	٣٦,٩	١١,٥	٢٠,٦	٢٠,٣
القائمات بأعمال البيع	٠,٤	٠,١	٠,٢	١,٦	٣,١	١٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٤
العاملات بالخدمات	٧,١	١,٢	٢,٦	٤,٣	٢,٢	١٤,٢	٠,٩	٠,١	٠,٧
العاملات في الزراعة والصيد	٠,٢	٠,٠	٠	١,٧	٠,٧	٢,٤	٠,٤	٠,٠	٠
عاملات إنتاج وتشغيل عاديات	٠,٥	٠,٢	١,٢	١,١	٥,٢	٩,٧	٠,١	٠,٤	٠,٢
غير مبين	٠,٠	٢,١	٩,٩	٠,٠	٢٣,٦	٥٥,٨	٠,٠	٩,٣	١٥,٥
الجملة	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٩,٨**	**٢٩,١**	**٤١,٠**	**٣,٧**	**٥,٦**	**٧,٢**

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، جدول رقم ٣٤، ص ص ٢١٤-٢٢١.
** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٣٧، ص ص ٤١٤-٤١٦.
*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ١، ص ١١٣.

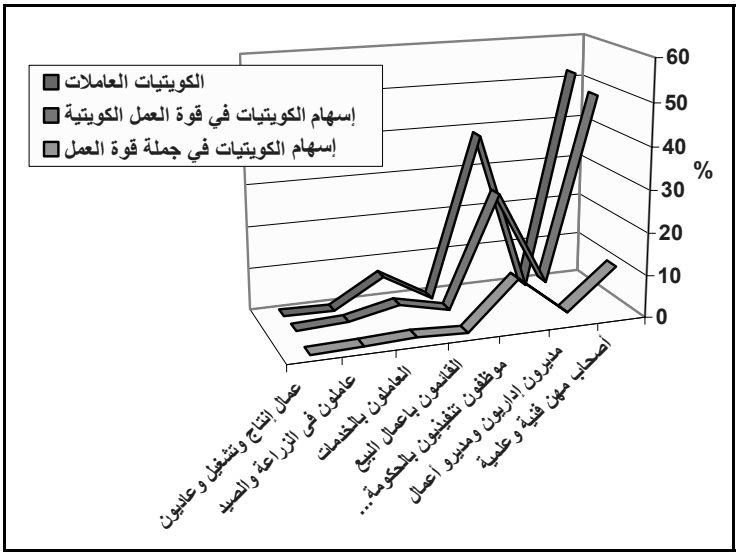

شكل رقم (١١) – التوزع النسبي للكويتيات العاملات بحسب أقسام المهن عام ١٩٨٥م

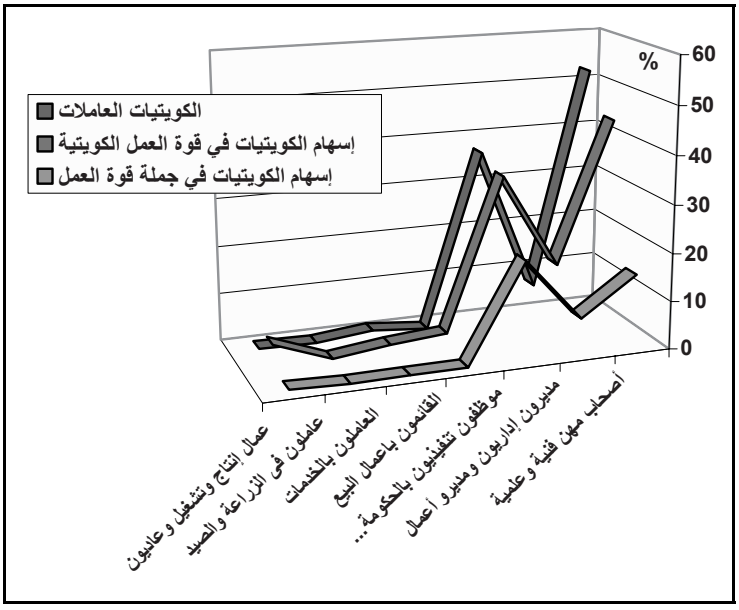

شكل رقم (١٢) – التوزع النسبي للكويتيات العاملات بحسب أقسام المهن عام ١٩٩٥م

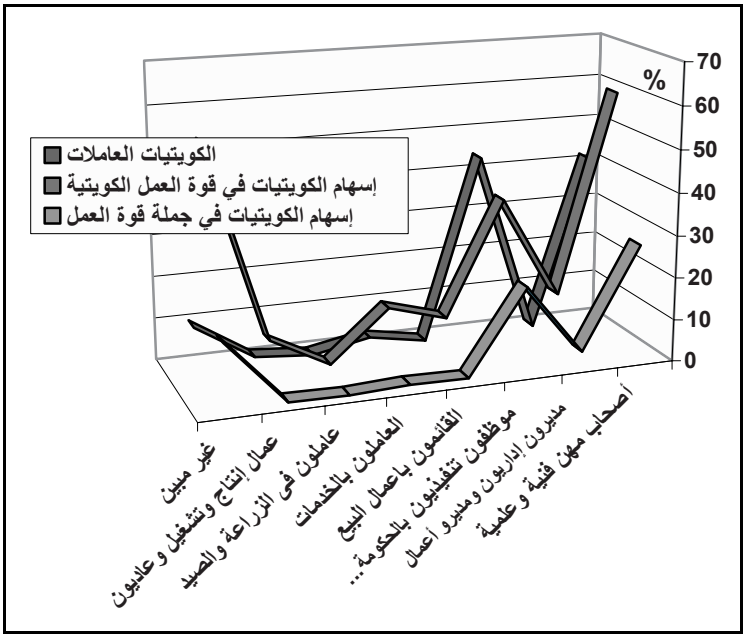

شكل رقم (١٣) – التوزع النسبي للكويتيات العاملات بحسب أقسام المهن عام ٢٠٠٥م

الزيادة والنقصان، فارتفعت من نحو ٢٪ عام ١٩٨٥م إلى أكثر من ٧٪ عام ١٩٩٥م، ثم انخفضت إلى نحو ٣٪ في عام ٢٠٠٥م، وربما يرجع ذلك – كما ذكرنا سالفاً – إلى سياسة التقاعد المبكر للكويتيات العاملات في القطاع الحكومي. أما بخصوص الزيادة الكبيرة في "أصحاب المهن الفنية والعلمية" فتعود إلى الإقبال الشديد من الفتيات الكويتيات على دخول الكليات العلمية كالطب والهندسة والعلوم، مما أدى إلى تخرج أعداد كبيرة في هذه الكليات ومن ثم شغلهن الكثير من المهن الفنية والعلمية وخاصة في القطاع الحكومي، وفي المقابل تعد كثرة خريجات التعليم التطبيقي سبباً رئيساً في الزيادة الكبيرة في نسبتهن لمهنة (الموظفون بالحكومة والكاتبات ومن إليهن).

ومن الجدول رقم (١١) والأشكال السابقة نلاحظ أيضاً أن نسب الكويتيات العاملات من جملة قوة العمل الكويتية لا تختلف كثيراً عما سبق من حيث التركز

في أقسام معينة، كما نلاحظ التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في الأقسام الأخرى. وذكرنا سابقاً عن الزيادة الكبيرة في أعداد العاملات الكويتيات في قسم "أصحاب المهن الفنية والعلمية" حتى بلغت ٦٠٪ من جملة العاملين في هذه المهن مقابل ٤٠٪ للذكور الكويتيين عام ٢٠٠٥م، وقد يرجع ذلك إلى رغبة الكويتيات وإقبالهن على التعليم العالي في التخصصات العلمية والفنية، وهذا ما يؤكده ارتفاع نسبة الطالبات الحاصلات على "الشهادة الجامعية وما فوق" إلى نحو ٦٢٪ مقابل ٣٨٪ فقط للذكور في عام ٢٠٠٥م.

وبالنسبة للتوزع النسبي للعاملات الكويتيات بحسب أقسام المهن فمن الجدول رقم (١١) والأشكال أرقام (١١، ١٢، ١٣) يتبين أن الانخفاض في النسب سائد في جميع أقسام المهن خلال العشرين سنة الماضية ماعدا قسم (الموظفات بالحكومة والكاتبات)، فنجد أن الانخفاض الذي يحدث في أي قسم من المهن يصب أغلبه في قسم (الموظفون بالحكومة والكتبة)، حيث انخفضت نسبة العاملات في قسم (أصحاب المهن الفنية والعلمية) من ٥٢٪ في عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥م إلى نحو ٤١٪ في ٢٠٠٥م، وفي المقابل ارتفعت نسبة العاملات في قسم (موظفات بالحكومة والكتبة) من نحو ٣٧٪ عام ١٩٩٥م إلى أكثر من ٤٣٪ عام ٢٠٠٥م، مما يوحي بوجود خلل في هذا التوزع. أما نسب إسهام العاملات في أقسام المهن الأخرى فهي قليلة جداً إذا ما قورنت بقوة العمل الكويتية، بل تكون هامشية في التوزع بالنسبة لجملة قوة العمل بالكويت.

وهنا تبرز حقيقة أخرى أو خلل آخر في تركيبة المهن، حيث يوجد عزوف من الكويتيات عن العمل في الكثير من الأعمال والمهن سواء في القطاع الحكومي أو الخاص بسبب سيطرة العادات والتقاليد القديمة على المجتمع الكويتي حتى الآن، كما أن هناك الكثير من المهن لا تصلح لعمل المرأة وخاصة الكويتية التي تنظر إلى بعض المهن نظرة دونية تاركة العمل فيها للمرأة الوافدة. وتعتقد الباحثة أن هذا الموضوع يحتاج إلى العديد من الأبحاث والدراسات الميدانية للوقوف على أسباب هذه المشكلة ثم وضع الحلول والمقترحات لمعالجة الخلل.

٣ – مجموعات الأنشطة الاقتصادية:

تتضمن جداول النشاط الاقتصادي في التعدادات الكويتية المختلفة نحو تسع مجموعات من الأنشطة الاقتصادية، وقد رأت الباحثة تجميع هذه المجموعات في ست مجموعات رئيسة فقط لانخفاض أعداد العاملات الكويتيات في بعض الأنشطة؛ مما يجعل عملية المقارنة صعبة بعض الشيء.

ويوضح الجدول رقم (١٢) والشكل رقم (١٤) أن هناك اختلافاً كبيراً في التوزع النسبي للعاملات بحسب النشاط الاقتصادي، فنجد أكثر من ٨٦٪ من جملة العاملات الكويتيات عام ٢٠٠٥م يتركزن في مجموعة الخدمات، وأغلبهن في القطاع الحكومي حيث بلغت نسبتهن نحو ٩٦٪ من جملة العاملات الكويتيات في القطاع الحكومي. وتأتي مجموعتا (التجارة والفنادق والبنوك) و(النقل والموصلات) في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي ولكن بفارق كبير جداً عن المجموعة الأولى؛ حيث لا تتعدى نسبتهن في كلتا المجموعتين ٤٪ من

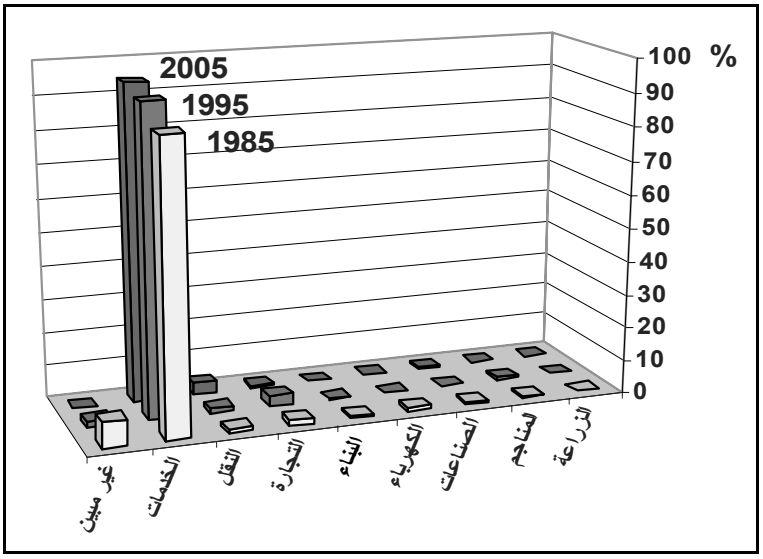

شكل رقم (١٤) – تطور التوزع النسبي للعاملات الكويتيات بحسب الأنشطة الاقتصادية (١٩٨٥–٢٠٠٥م)

جملة العاملات الكويتيات. إلا أن الظاهرة اللافتة للنظر هي اقتحام المرأة الكويتية قطاع الصناعات التحويلية حيث تزايدت أعدادها من ٣٩ عاملة فقط في عام ١٩٨٥م إلى ٤٤٤ عاملة في عام ٢٠٠٥م، وكذلك الانخراط في قطاع التشييد والبناء؛ حيث ارتفعت أعدادهن من ٢٧ عاملة فقط في تعداد ١٩٨٥م إلى ٨٥٥ عاملة في تعداد ٢٠٠٥م، على الرغم من صعوبة العمل ومشقته في القطاعين، ليثبتن أن المرأة الكويتية ليست أقل من الرجل الكويتي في تحمل العمل الشاق في سبيل الإسهام في بناء المجتمع الكويتي.

جدول رقم (١٢)
تطور التوزع النسبي للعاملات الكويتيات
خلال تعدادات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥م

المجموعة الرئيسية للنشاط الاقتصادي	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
الزراعة والصيد	٠,٣	٠,٠	٠,٠
المناجم والمحاجر	٠,٢	٠,٨	٠,٤
الصناعات التحويلية	٠,٦	٠,٢	٠,٦
الكهرباء والغاز والمياه	٠,٢	٠,٠	١,٢
التشييد والبناء	٠,١	٠,٢	٠,٧
التجارة والمطاعم والفنادق	٠,٦	٣,٣	١,٧
النقل والمواصلات	٣,٥	١,٣	١,٢
الخدمات	٩٤,٥	٩٢,٢	٨٦,٤
غير مبين	٠,٠	١,٩	٧,٧
الجملة	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: * وزارة التخطيط (١٩٨٥م)، جدول رقم ٣٧، ص ص ٢٣٧-٢٤٣.
** وزارة التخطيط (١٩٩٥م)، جدول رقم ٦٠، ص ص ٤٢٤-٤٢٧.
*** الهيئة العامة للمعلومات المدنية (٢٠٠٥م)، جدول رقم ١٨، ص٢١٢.

وقد أدى تركز العاملات الكويتيات في قطاع الخدمات إلى زيادة نسب

إسهامهن في القطاع نفسه من إجمالي قوة العمل في الكويت خلال العشرين سنة الماضية؛ حيث ارتفعت من ٧٪ عام ١٩٨٥م إلى ١٢٪ عام ٢٠٠٥م، وبالمثل قفزت نسبتهن من جملة قوة العمل الكويتية من ٢٤٪ عام ١٩٨٥م إلى أكثر من ٤٣٪ عام ٢٠٠٥م. وهذا التركز الشديد والإصرار من قبل المرأة الكويتية على العمل في قطاع الخدمات بأنواعها يجعلنا نفكر في كيفية تشجيع المرأة الكويتية على العمل في قطاعات أخرى وتوعيتها بأهمية ذلك لزيادة معدلات التنمية وخفض معدلات البطالة في الكويت.

وإن كنا الآن نشهد بعض التطور الإيجابي في زيادة نسب إسهام المرأة الكويتية في أغلب الأنشطة الاقتصادية، والانخراط في الكثير من المهن بالإضافة لاقتحامها لأنشطة جديدة كانت حكراً على الرجال فقط إنما يثبت أن عقلية المرأة الكويتية قد تغيرت إلى الأفضل، وأنها أصبحت تفكر في بناء المجتمع وخدمته بجانب الرجال، كما أصبحت الآن تشارك في مجالات مثمرة مالياً وتجارياً، يظهر أثرها الإيجابي على اقتصاديات المجتمع الكويتي.

الخلاصة:

بعد أن استعرضنا السمات السكانية الأساسية للمرأة الكويتية العاملة خلال العشرين سنة الماضية نجد أنها مازالت في حاجة ماسة إلى التشجيع والتوعية وزيادة الحوافز المادية والمعنوية لزيادة معدلات مشاركتها في سوق العمل الكويتي، بالإضافة إلى وضع حلول وخطط مستقبلية (سنذكر بعضها في التوصيات) حتى يمكن تعديل التركيبة السكانية لهن، وإصلاح الخلل الكبير في معدلات توزعهن بين أقسام المهن ومجموعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتشجيع المرأة الكويتية على الانخراط في العمل بالقطاع الخاص.

ومن خلال البحث لم نجد اختلافاً كبيراً في معدلات إسهام المرأة الكويتية في أنواع المهن والأنشطة المختلفة أو في الحالة العملية خلال سنوات التعدادات المختلفة (١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥)، بل اقتصر توزعهن على المهن نفسها وعلى الأنشطة نفسها وعلى تركزها الشديد بالقطاع الحكومي خلال العشرين سنة

الماضية. وحتى إن طرأت بعض الزيادة أو النقص على نسب توزعهن بين المهن والأنشطة فهي لا ترقى إلى المستوى المطلوب لتعديل الخلل في التوزع النسبي بين الوظائف والمهن المختلفة من جانب وبين القطاع الحكومي والخاص من جانب آخر. لذا يجب العمل المستمر على إبراز الفائدة الاقتصادية التي تعود على موازنة الدولة نظير توجه العمالة الوطنية إلى العمل في وظائف القطاع الخاص المختلفة.

وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في أعداد الخريجات الكويتيات في التعليم الجامعي والتطبيقي والأهلي فإن معدلات مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الكويتية مازالت أقل من معدلات الرجال الكويتيين. وقد يعود ذلك إلى سببين؛ **أولهما** يرجع إلى زواج نسبة كبيرة من الخريجات الكويتيات اللاتي يفضلن عدم العمل والتفرغ للبيت، **والثاني** يعود إلى نوع من أنواع البطالة يطلق عليه "البطالة السلوكية" الناتجة عن بقاء الخريجات عاطلات عن العمل حتى يخترن الوظيفة أو المهنة التي تفضلنها على باقي الوظائف بل الوزارة التي يردنها أيضاً. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة بينهن إلى نحو ٥٪ من قوة العمل الكويتية (٦٦٦٦ عاطلة عن العمل) عام ٢٠٠٥م. لذلك يجب العمل على تغيير هذا السلوك، وحث الكويتيات على الانخراط في جميع أنواع المهن وفي مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية وفي كل القطاعات (الحكومية والخاصة والمشتركة) المتاحة أمامهن دون الانتظار وعدم التركز الشديد في مهنة أو نشاط أو قطاع واحد.

التوصيات:

ويمكن إجمال بعض الحلول والمقترحات التي قد تفيد في وضع الخطط المستقبلية لإعادة التوازن للتركيبة الاقتصادية للعاملات الكويتيات في سوق العمل في النقاط التالية:

١ – الاستمرار في تنفيذ خطة إحلال العمالة الوطنية بالقطاع الحكومي والتزام النسب التي تنص عليها، وبخاصة نسب العاملات الكويتيات محل العاملات الوافدات.

٢ – فرض عقوبات على الشركات والمؤسسات بالقطاع الخاص التي لا تلتزم قرار نسب العمالة الوطنية (١٠٪ من جملة عمالتها من العمالة الوطنية).

٣ – قصر بعض المهن والوظائف على العاملات الكويتيات كالسكرتارية وموظفات العلاقات العامة والمحاميات وموظفات الشؤون القانونية ومدرسات المرحلتين الروضة والابتدائية.

٤ – تشجيع المرأة الكويتية على الالتحاق بالأعمال والمهن والوظائف بالقطاع الخاص عن طريق تقريب المزايا المادية والمعنوية بين العاملات في القطاعين الحكومي والخاص، كإجازات الولادة والإجازات السنوية وزيادة الأجور سنوياً وتحمل الدولة للعلاوات الاجتماعية والبدلات المهنية، بالإضافة إلى منحهن ضمانات للاستمرار بالعمل، كعدم الطرد التعسفي منه.

٥ – منح مزايا وحوافز مالية مغرية للوظائف والمهن التي لا تقبل الكويتيات العمل فيها.

٦ – محاولة تنفيذ برامج للتدريب التأهيلي والتحويلي للخريجات أو المتعطلات لملء العديد من الوظائف والمهن في جميع أقسام الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٧ – الاستمرار في نشر الوعي المهني وضرورة عمل المرأة الكويتية لخدمة الوطن، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة دخل الأسرة الكويتية.

٨ – الاستمرار في دعم برنامج دعم العمالة الوطنية بالمساهمات المالية من قبل الحكومة والبنوك والشركات والمؤسسات الأهلية حتى يستطيع البرنامج القيام بواجباته نحو تقريب المزايا المالية بين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص.

٩ – محاولة التعديل في القانون الخاص بتقاعد المرأة الكويتية العاملة (التقاعد المبكر بمعاش كامل)، بحيث تكون فترة العمل لمدة خمسة عشر عاماً

للمرأة العاملة المتزوجة، ولمدة عشرين سنة لغير المتزوجة، مما يشجعهن على الإقبال على العمل ثم التقاعد في سن مبكرة للتفرغ للأسرة.

١٠- فيما يخص الخطط المستقبلية لزيادة أعداد الكويتيات العاملات، فالباحثة توصي بمحاولة تعديل المرحلة الثانوية للبنات وتقسيمها إلى عدة أقسام مهنية لتخريج كوادر فنية تملأ الفراغ في المهن والوظائف التجارية والصناعية والطبية، وهذه الأقسام هي:

- الثانوية العامة.
- الثانوية التجارية.
- الثانوية الصناعية
- الثانوية الزراعية.
- الثانوية الطبية (للتمريض والأشعة).

على أن تمنح الخريجات شهادة الدبلوم الفني المتوسط للتعيين في الوظائف والمهن الفنية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- البورقادي، حبيبة، (١٩٨١م)، مسؤولية المرأة في التنمية من خلال التشريع الإسلامي، في: المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٨– ٣١ مارس ١٩٨١م، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، المجلد الأول، الكويت.
- التلاوي، مرفت، (٢٠٠٢م)، منح المرأة حقوقها السياسية وتفعيل دورها التنموي.. لماذا؟، في: ندوة مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.
- الحميدان، نضال محمد، (١٩٩٦م)، المرأة في القانون الجنائي الكويتي، في: مؤتمر دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ١١–١٣ أبريل ١٩٩٤م، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.
- الخالد، فضة، (١٩٨٢م)، الدور التنموي للمرأة الكويتية، في: المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٨–٣١ مارس ١٩٨١م، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، المجلد الأول، الكويت.
- الخريف، رشود بن محمد، (٢٠٠٣م)، السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- الزبن، دلال فيصل، (٢٠٠٢م)، ورقة عمل مقدمة في: ندوة مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.
- الزبن، دلال فيصل، (١٩٨٥م)، المرأة الكويتية ودورها في مجال العمل،

دراسة ميدانية، في: المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٤- ٢٧ مارس ١٩٨٤م أبوظبي، لجنة تنسيق العمل النسائي في الخليج والجزيرة العربية، الكويت.

- العبد الرزاق، فاطمة حسين، (١٩٩٢م)، الإناث في قوة العمل: دراسة جغرافية تحليلية، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد رقم ١٤٤، الكويت.

- الصباح، أمل يوسف، عزت، حمدي علي، (٢٠٠٥م)، أنماط التغير في توزع السكان وكثافتهم في دولة الكويت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.

- الصباح، أمل يوسف، الشلقاني، مصطفى حنفي، (١٩٨٦م)، سكان الكويت: الماضي والحاضر والمستقبل- دراسة سكانية تحليلية مقارنة، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت- الجمعية الجغرافية الكويتية، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

- الصباح، ميمونة خليفة، (٢٠٠٠م)، إطلالة تاريخية ورؤية مستقبلية لدور المرأة في عالم متغير، في: ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته، ٤- ٥ أكتوبر ١٩٩٩م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.

- المطوع، أنعام عبدالله، (٢٠٠٠م)، بعض ملامح التطور المعاصر للمرأة الكويتية، في: ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته، ٤- ٥ أكتوبر ١٩٩٩م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربي، جامعة الكويت، الكويت.

- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل، (٢٠٠١م)، دور المرأة الخليجية في التنمية من منظور إسلامي: الواقع والتحديات والحلول، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

- تركي، مصطفى، (١٩٨٢م)، الدافعية للإنجاز عند المرأة الكويتية، في: المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٨- ٣١ مارس ١٩٨١م، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، المجلد الأول، الكويت.
- ثابت، ناصر، (١٩٨٣م)، المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- عبد الخالق، ناصف، (١٩٨٢م)، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، في: المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٨- ٣١ مارس ١٩٨١م، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، المجلد الأول، الكويت.
- عزت، حمدي علي (٢٠٠٥م) إسهام المرأة في القوى العاملة بمملكة البحرين، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد رقم ٣٠١، الكويت.
- نور، عصام، (٢٠٠٢م)، دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر.

المصادر الإحصائية:

- الهيئة العامة للمعلومات المدنية، (٢٠٠٥م)، دليل المعلومات المدنية: السكان والقوى العاملة، العدد رقم ٢٩، الكويت.
- وزارة التخطيط، (١٩٨١م)، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد رقم ١٨، الكويت.
- وزارة التخطيط، (١٩٨٥م)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الإدارة المركزية للإحصاء، الجزء الأول، والجزء الثالث، الكويت.
- وزارة التخطيط، (١٩٨٥م)، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد رقم ٢٢، الكويت.
- وزارة التخطيط، (١٩٩٠م)، المجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً، الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت.

- وزارة التخطيط، (١٩٩٥م)، التعداد العام للسكان، قطاع الإحصاء والمعلومات، الجزء الثاني، الكويت.
- وزارة التخطيط، (٢٠٠٤م)، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد رقم ٤١، الكويت.
- وزارة التخطيط، (٢٠٠٥م)، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، إدارة التنمية البشرية، الإصدار السادس والعشرون، الكويت.
- وزارة التخطيط، (٢٠٠٦م)، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، إدارة التنمية البشرية، الإصدار السابع والعشرون، الكويت.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Shah N.M. (1996), Changing Roles of Kuwaiti women in Kuwait, in: Conference Women's Role in Cultural, Social and Economic Development - April 11/13 1994, Kuwait.